

كوا ليسا

توقعت مصادر

عسكرية يمنية أن يتخذ الجيش اليمني والثوار الحوثيون من مطار عدن نقطة انطلاق لاستهداف المواقع السعودية في مرفأ عدن بصورة تمنع وصول أي إمداد للقوات التي تم إنزالها بعدما وصلت وحدات اضافية للجيش والحوثيين من البيضاء. وإذا لم تعلن الهدنة قريباً... فسوف يطرح السؤال عن مصير خمسة آلاف جندي سعودي وإماراتي جرى إنزالهم في عدن؟

البناء

ماذا بعد الاتفاق النووي الإيراني؟

د. تركي صقر

أخرى أطول من الصمود لا شك أنه هو الرابع، وريحه الأكبر أنه انتزع اعترافاً دولياً جماعياً بدخول النادي النووي، وما هستيريا نتنهاو وقادة الكيان الصهيوني ومعهم حكام السعودية بعد إنجاز الاتفاق إلا دليل على نجاح إيران في معركة التفاوض، وأن المارد الإيراني قد انطلق كقوة إقليمية لا يمكن لأحد تجاوزها في معادلات المنطقة والعالم بعد اليوم. وفي المواقف بدأ الرئيس الإيراني حسن روحاني رجل الدولة المعتز المقيم وصاحب الرؤية الاستراتيجية عندما استخلص العبرة وأجرى إسقاطاً دقيقاً حين قال: إن الاتفاق النووي فتح صفحة جديدة من تاريخ المنطقة والعالم وهو أن طريق حل الأزمات في العالم أسهل وأقل كلفة عبر الحوار. وكان موقف لوران فابيويس وزير الخارجية الفرنسية مثيراً للسخرة عندما قال بعد انتهاء المحادثات أنه يأمل أن يكون لفرنسا حصتها الاقتصادية العادلة من الانفتاح على إيران على رغم مواقفها السلبية المعادية للجمهورية الإسلامية الإيرانية خلال المفاوضات وبذلك فضع نفسه وكشف عن دوره المرسوم في نسفها أو عرقلتها على الأقل تسديداً للرشاوى الضخمة التي تلقاها من السعودية، وعندما فشل راح يلهث وراء الحصول على فئات الحصص من الانفتاح المقل، ما يشير إلى مقدار الانحطاط الذي وصلت إليه سياسة حكومة هولاند بصورة لم يشهد تاريخ الحكومات الفرنسية السابقة له مثيلاً.

وأما نتهايو فقد بدأ في موقف لا يحسد عليه عندما قال: «الاتفاق النووي الإيراني خطأ سئله أبعاد تاريخية»، وراح يتبعج بأنه سيعمل على حمل الكونغرس على رفض التصديق على الاتفاق علماً أن أوباما قال بعد إعلان الاتفاق جازماً: «استخدم حق النقض ضد أي تشريع في الكونغرس يمنع

برهن المفاوضات الإيراني عن قدرة خارقة في إدارة لعبة المفاوضات، ويات مضرباً للمثل في الحنكة والصبر الاستراتيجي اللذين عرّن نظيرهما، والسبب ليس طول سنوات التفاوض البالغة اثنتي عشرة سنة، وإنما بسبب حجم الضغوط الممارسة على إيران والتي كانت في خط بياني متصاعد مع بدء كل جولة من الجولات وأقساها كان سيف العقوبات الاقتصادية الجائر الذي رفعه فوق رأس المفاوضات الإيراني ولم ينزل لحظة واحدة طيلة سنوات التفاوض، بل ظل التهديد بعقوبات أكثر قسوة مخيماً على الأجواء طوال هذه الاعوام.

لقد ركزت العقوبات الاقتصادية أساساً على الاستثمار في تجميد الودائع الإيرانية التي تبلغ لدى الصين لوحدها أكثر من 150 مليار دولار كما تبلغ مئات المليارات منذ عهد الشاه لدى البنوك الأوروبية والأميركية وركزت العقوبات أيضاً على قطاع النفط والغاز لاعتماد الاقتصاد الإيراني عليها حيث تصنف إيران رابع دول العالم في الاحتياطي النفطي وثاني دولة في احتياطي الغاز فجاءت العقوبات النفطية الأميركية والأوروبية تستهدف تركيز إيران اقتصادياً ومن ثم سياسياً، حيث هبط دخلها من إنتاج الطاقة إلى أكثر من النصف، فخسرت إيران ما يعادل 62 مليار دولار سنوياً. لا داعي للقول من ربح ومن خسر في هذه المفاوضات، فالطرف الذي يمتلك مخزوناً من الصبر طوال عقد ونيف ولم يتنازل ولم يفرط بحقوقه النووية واستمر ببرنامجه النووي تحت أقسى أنواع الضغوط من دون توقف ومستعد لسنوات

دمشق وبغداد والقاهرة حربكم واحدة...

■ هشام الهيشان

إن ما جرى من أحداث في سينا المصرية في الآونة الأخيرة يؤكد أن ما جرى بها هو نموذج وشاهد حي على ما جرى في سورية والعراق، وهو بالتأكيد حدث ليس بعبار بل هو تجربة مكررة على غرار ما يجري ويستهدف سورية والعراق وليبيا اليوم، فقد انطلقت أخيراً ومن جديد حرب استنزاف جديدة تستهدف مصر الدولة وبكل أركانها، ومع ظهور علامات ومؤشرات واضحة على مؤامرة واضحة تسعى إلى إسقاط مصر في جحيم الفوضى، وذلك من خلال إسقاط مفاهيم الفوضى بكل تجلياتها المأسوية على الحالة المصرية كاستنساخ عن التجربة العراقية - السورية، لتكون هي النواة الأولى لإسقاط مصر في جحيم هذه الفوضى، وهنا لنعترف جميعاً بأن استراتيجية الحرب التي تنتهجها بعض القوى الدولية والإقليمية على الدولة المصرية ومن خلف الكواليس بدأت تفرض واقعاً جديداً وإيقاعاً جديداً لطريقة عملها ومخطط سيرها، فلا مجال هنا للحديث عن الحلول السياسية للأزمة المصرية، فما يجري الآن على الأرض المصرية ما هو إلا حرب استنزاف لمصر ودور مصر في المنطقة، وقوة مصر ومكانتها العسكرية والإقليمية، وتضارب مصالحها القومية مع تحالف التأمير على مصر، أميركا وإسرائيل، وفرنسا ووكالاتها من العرب والمتأسلمين الجدد.

اليوم هناك حقائق موثقة في هذه المرحلة تحديداً تقول إن الدولة المصرية بكل أركانها تصف بها عاصفة استعمارية هوجاء، وهذه الحقائق نفسها تقول إن هناك اليوم ما بين 22 إلى 35 ألف مسلح إرهابي مصري وغربي والشرق آسيوي ونشال أفريقي ومن نجد والحجاز وغيرها من البلدان والمنظمات المتطرفة، يقاطلون بشكل كيان مستقلة «داعش - أنصار بيت المقدس»، داخل مصر في سينا وما حولها وفي بعض الدول العربية وشمال أفريقيا في ليبيا وتشاد وغيرها، وهؤلاء بمجموعهم هدفهم الأول والأخير هو مصر، وما حوادث سينا الأخيرة والتفصيلة الإيطالية وحادثة النائب العام، إلا رسالة أولى من هذه المجموعات المتطرفة، المدعومة صهيونياً وغربياً ومن بعض المتأسلمين إلى مصر بأنهم قادرين على إيذائها، وأن حرب مصر مع هؤلاء هي حرب طويلة ولن تقف عند حدود سينا ولن تنتهي عند حدود ليبيا وتشاد.

هذه الحقائق نفسها تقول إن هناك ما بين 9 إلى 12 ألف مسلح مصري يقاطلون الجيش العربي المصري، وهؤلاء بمعظمهم هم عبارة عن أدوات في أيدي أجهزة استخبارات الدول الشريكة في هذه الحرب «الخفية» على الدولة المصرية التي تديرها أيدي خفية، فأدوات الحرب المذكورة كادت أن تنتج في إسقاط الدولة المصرية في الفوضى العارمة، لولا يقظة هذه الدولة منذ اللحظة الأولى لانطلاق الحرب «الخفية» والمعلنة في آن معاً، فقد أدركت الدولة المصرية حجم الخطورة المتولدة عن هذه الحرب ميكراً، وتحديداً منذ مطلع النصف الثاني من عام 2013، وتنبّهت لخطورة ما هو آت وبدأت العمل ميكراً على نهج محاربة الإرهاب، ولكن الواقع منذ تلك الفترة وإلى الآن برزت إلى الواجهة فئات من أبناء الشعب المصري المسيسين استغلت هذا الظرف الصعب من عمر الدولة المصرية، والتقت أهدافهم وحقدوم وكراهيتهم مع أهداف وحقد وكراهية أعداء مصر، سعياً إلى تدميرها وتخريبها ونشر فكر الإرهاب والقتل والتدمير بالداخل

دونباس تسحب الأسلحة بعبار أقل من 100 ملم وقصف أوكراني على دونيتسك



بدأت جمهورية دونيتسك ولوغانسك في شرق أوكرانيا وبإشراف منظمة الأمن والتعاون في أوروبا سحب الأسلحة من عيار أقل من 100 ملم من خطوط التماس. وبدأ جيش جمهورية دونيتسك بسحب الأسلحة من عيار أقل من 100 ملم من الضواحي، وفقاً لوكالة «نوفوستي».

وبدأت العملية تحت إشراف مراقبين من منظمة الأمن والتعاون الأوروبي، وممثلين عن المركز المشترك للرقابة والتنسيق ووزارة الدفاع في جمهورية دونيتسك الشعبية.

وقبل ذلك بدأت جمهورية لوغانسك بسحب الأسلحة من عيار أقل من 100 ملم من جانب واحد من خط التماس.

وفي وقت سابق، أعلن فلاديسلاف دينيغوف مبعوث جمهورية لوغانسك، في فريق الاتصال بشأن التسوية في دونباس، الاستعداد لسحب جميع المركبات القتالية والمدفعية من عيار أقل من 100 ملم إلى مسافة لا تقل عن ثلاثة كيلومترات من خط التماس. والاستثناء الوحيد، كما قال هو منطقة شاستيا، حيث ستكون جمهورية لوغانسك الشعبية، على استعداد لسحب الأسلحة والمدفعية المتبقية فقط بعد أن يقوم الجانب الأوكراني بتنفيذ التزامات مماثلة في مناطق أخرى.

وبحسب منظمة الأمم المتحدة، اقتربت حصيلة ضحايا النزاع المسلح في المنطقة من 6.5 ألف قتيل، ومن أبرز آليات البحث عن سبل تسوية النزاع لقاءات مجموعة خبراء حول أوكرانيا، والتي تجرى في مينسك عاصمة بيلاروس، حيث تبتت المجموعة منذ أيلول الماضي ثلاث وثائق تحدد الإجراءات الموجهة إلى تخفيف التوتر العسكري في المنطقة.

وتأتي هذه العملية في مبادرة سلام أحادية الجانب من دونيتسك الشعبية بعد إعلان المتحدث باسم وزارة دفاعها إدوارد باسورين في مؤتمر صحافي أول من أمس أن سحب الأسلحة سيبدأ خلال «ساعات مقبلة».

وذكر باسورين أن المواقع شمال مدينتي دونيتسك وديبالتسيفو

ستغادرها قوات الجمهورية في المرحلة الأخيرة، مشيراً إلى أنها تشكل 10 في المئة فقط من طول خطوط التماس بين طرفي النزاع. وفي شرحه لأسباب بقاء قوات الدفاع الشعبي في هذه المواقع لمدة معينة، قال باسورين «ليست شدة التوتر هناك السبب الوحيد، بل أخذنا بعين الاعتبار أن كيف فقدت عملياً السيطرة على العصابات المسلحة العاملة هناك والتي بجزئها أسلحة ثقيلة... وليس سرا أن مسلحي القوميين الأوكرانيين المرابطين بطول خطوط التماس هم الذين يقررون أين عليهم أن يوجدوا وإلى أين ومتى ومن أي سلاح يتعين عليهم أن يطلقوا النار».

وأضاف أنه ما إن اتخذت كيف خطوات باتجاه سحب قواتها من المنطقتين المذكورتين، فإن قوات الدفاع الشعبي ستسحب فوراً قواتها وأسلحتها من هناك. مؤكداً أن قرار جمهوريتي دونيتسك ولوغانسك بسحب قواتها لمتسافة 3 كلم ليس مجرد كلام بل خطوة جديدة نحو السلام في منطقة دونباس».

ودعت وزارة الدفاع بعتة منظمة الأمن والتعاون الأوروبي إلى إرسال مراقبيها إلى خط الجبهة من أجل التأكد من واقعية انسحاب قوات الجمهوريتين الشعبيتين من خطوط التماس بين طرفي النزاع.

جاء ذلك في وقت أعلنت وزارة

محاكمة تاريخية لرئيس تشاد السابق في السنغال

تبدأ في السنغال اليوم (الاثنين) محاكمة وصفت بالتاريخية للرئيس التشادي السابق حسين حبري بتهمة تتعلق بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب وجرائم تعذيب أثناء فترة حكمه. وسيحاكم حبري أمام محكمة الغرف الأفريقية الاستئنافية، وهي محكمة خاصة أنشأها الاتحاد الأفريقي بموجب اتفاق مع السنغال، بقتضاة سنغاليين وأقاربه بينهم البوركينابي غيرادو غوستاف كام الذي سترأس الجلسات. ونقل عن ريد برودي، المساهم الأكبر في تنظيم هذه المحاكمة، من منظمة «هيومن رايتس ووتش»، قوله: «إنها المرة الأولى في العالم، وليس في أفريقيا فحسب، تقاضي محاكم بلد، السنغال، رئيساً سابقاً لبلد آخر، بسبب اتهامات بانتهاك حقوق الإنسان».

واعتبر مدير منظمة العفو الدولية لشؤون غرب ووسط أفريقيا اليون تيني أن محاكمة رئيس جمهورية أمام محكمة أفريقية على جرائم حرب أو ضد الإنسانية تشكل «بداية مسيرة طويلة» للقارة نحو «سيادتها القضائية» وقال المدعي العام للمحكمة، مياكي فال، إنه سيجري بث عدد من الجلسات المختارة على التلفزيون العام السنغالي «ار تي أس» الذي سيوفر لوسائل الإعلام إشارة بث مجانية.

وفي حال إدانة حبري قد يحكم عليه بالسجن مع النفاذ حتى 30 سنة مع الأشغال الشاقة، ويمكنه إضفاء عقوبته في السنغال أو أي بلد آخر عضو في الاتحاد الأفريقي، ولكن ليس هناك «أي إجراء لتخفيف العقوبة»، لا عفو ولا إسقاط عقوبة بحسب المدعي العام للمحكمة مياكي فال.

وحبري الموقوف منذ عامين في السنغال حيث لجأ بعد أن أطاح به الرئيس التشادي الحالي ايريس ييدي اتو، سيلاحق بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب وجرائم تعذيب أثناء فترة حكمه ما بين 1982 و1990. على صعيد متصل، لا يعترف الرئيس التشادي السابق بقانونية وشرعية هذه السلطة القضائية، وأعرب عن عدم مشاركته في هذه المحاكمة، وفق ما أعلن أحد محامي حبري لوكالة «فرانس برس».

ولأجل هذه المحاكمة أدخلت السنغال تعديلات على قوانينها لتبني الصلاحية العالمية التي تجيز مقاضاة أجنبي على أعمال ارتكبت خارج أراضيها، كما أجازت تشاد لقضاة المحكمة التحقيق داخل أراضيها. وقد اتخذ أكثر من 4 آلاف ضحية «مباشرة أو غير مباشرة» صفة الادعاء الشخصي في المحاكمة، فيما قررت المحكمة الخاصة الاستماع إلى 100 شاهد.

ومن المقرر عقد الجلسات بين 20 تموز و22 تشرين الأول. وفي حال إدانة المتهم تبدأ مرحلة جديدة ينظر فيها في مطالب جهات الادعاء الخاصة بالتعويضات.



صدامات أثناء تظاهر منظمة عنصرية في ولاية كارولينا الجنوبية الأميركية

تظاهر عشرات من أعضاء منظمة معادية للمواطنين من أصول أفريقية أسس في ولاية كارولينا الجنوبية الأميركية احتجاجاً على إزالة علم الكونفيدرالية، بحسب ما ذكرت وسائل إعلام محلية. وأقادت صحف محلية بوقوع صدامات محدودة بعد انتشار أعداد كبيرة من رجاى الشرطة في كولومبيا عاصمة الولاية.

وبحسب صحيفة «ستيت» المحلية، فإن أعضاء المنظمة التي تنشط من أجل ضمان تفوق البيض، رفعوا أعلام الولايات الكونفيدرالية الأميركية من 1861-1865 أثناء تظاهرتهم، مشيرة إلى أن الصدامات بدأت بعد ملاسات بين المعادين للسود ومحتجين معارضين لتوجهاتهم. واحتشد أعضاء من منظمة «كو كلوكس كلان» المعادية للسود عند الجانب الجنوبي من إدارة الولاية، وقال أعضاؤها إنهم فخرون بعلم الكونفيدرالية لأنه جزء مهم من تاريخ البلاد، بينما تجمع أشخاص يدافعون عن حقوق الأميركيين السود عند الجانب الشمالي من المبني، وينظر هؤلاء إلى العلم كرمز للعنصرية والتمييز العنصري.

وأزيل علم كونفيدرالية ولايات الجنوب الذي يعتبر رمزاً للعنصرية والعبودية من أمام مبنى البرلمان في 10 تموز في أجواء من التوتر الشديد بعد مقتل 9 من السود في كنيسة على يد متطرف أبيض في تشارلستون خلال الشهر الجاري.

وكان مرتكب مجزرة تشارلستون ديلان روف 21 سنة قد برر جريمته بكرهيته للسود، وظهر في صور على موقع الكتروني يحمل أسلحة ويرفع علم الكونفيدرالية.

أوباما يرد مجدداً على الانتقادات في شأن الاتفاق النووي مع طهران وزير خارجية النمسا يزور إيران في أيلول المقبل



لسلاح نووي، ستفرض رقابة متواصلة على مدار الـ24 ساعة والإسبوع المنشأت النووية الإيرانية الرئيسية»، وتابع: «إذا انتهكت إيران الاتفاق فإن العقوبات التي فرضناها.. سيعاد فرضها فوراً». وتأتي تصريحات أوباما في وقت ينظر الكونغرس الأميركي للاتفاق في مهلة 60 يوماً لمرافعة النصوص ويمكن أن يصوت بالموافقة عليه أو رفضه. في حين اتهم الخصوم الجمهوريون لأوباما والذين يأملون بالتصويت ضد الاتفاق الحكومة بالمهادنة، غير أن أوباما أكد أنه لا يخشى المعارضين ورحب بأي أسئلة حول حصيلة المفاوضات النووية، وقال: «أرحب بأي تدقيق ولا أخشى الأسئلة. وبصفتي القائد الأعلى فانا لا أقدم اعتذاراً عن ضمان أمن وسلامة البلاد».

وفي حال تصويت الكونغرس بالرفض، فإن أوباما يمكنه استخدام حقه في النقض والذي يحتاج لتصويت ثلثي مجلس النواب لتجاوز.

ومن المفترض أن يلقي الرئيس الأميركي كلمة أمام منتدى قديمي المحاربين في الخارج الأسبوع المقبل حيث سيواصل الدفاع عن الاتفاق الذي يقول إنه احترام الخطوط الحمراء التي فرضتها واشنطن.

أعلن وزير الخارجية النمساوي سباستيان كورتس أنه يعززم زيارة إيران في شهر أيلول المقبل. وقال: «سأرافق الرئيس الاتحادي في زيارته لإيران في أيلول»، وذلك في تصريحات أدلى بها بعد أيام من توصل إيران ومجموعة (1+5) للمحسسة المفاوضات النووية.

وكان هاينز فيشر الرئيس الاتحادي للنمسا قبل منذ أكثر من عام دعوة لزيارة إيران فيما ستكون أول زيارة يقوم بها رئيس دولة غربية لطهران منذ سنوات.

وأكدت متحدثة باسم فيشر أنه لم يتحدد بعد موعد معين للزيارة، مشيرة إلى أن موعداً قد يعلن خلال الأسبوع الجاري.

ورد الرئيس الأميركي باراك أوباما مجدداً، على الانتقادات لحصيلة المفاوضات النووية التاريخية التي تم إبرامها بين إيران والدول الست، وذلك على خلفية معارضة شديدة من قبل الكونغرس الأميركي.

وقال أوباما في خطابه الأسبوعي إنه ومن دون الاتفاق، فإننا «نواجه خطر اندلاع حرب جديدة في المنطقة الأكثر حساسية في العالم»، مضيفاً أن «الاتفاق يبعد إيران أكثر عن تصنيع ما أسماها قنبلة، كما أن هناك حظراً دائماً ضد حيازة إيران